

أسعار الكهرباء في الأردن

استعداد ائتماني بكلف باهظة

المرصد العمالي الأردني / مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

حزيران 2013

تقديم

في سياق تطبيق الحكومة لخطتها الهادفة إلى تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، وفي إطار التزاماتها بمتطلبات "اتفاقية الاستعداد الائتماني" (Stand-by Agreement) التي وقعتها حكومة فايز الطراونه في آب ٢٠١٢، ويتم بموجبها حصول الأردن على قرض تقارب قيمته ٢ مليار دولار أمريكي، على مدار ثلاث سنوات. تتجه الحكومة الأردنية لاتخاذ قرار وشيك بزيادة أسعار الكهرباء، كخطوة باتجاه "إصلاح قطاع الكهرباء" التي تعتبر أحد أهداف الاتفاقية، إلى جانب أهداف أخرى تتمثل في "تصحيح اختلالات المالية العامة والحسابات الخارجية" و "تعزيز النمو المرتفع" و "إصلاحات في الإنفاق والضرائب وتحسين مناخات الاستثمار وتعزيز الشفافية وزيادة النشاط التجاري".

وقد حصلت المملكة على دفعتين من القرض إثر بدء تطبيق قرار تحرير أسعار المشتقات النفطية منتصف تشرين ثاني من عام ٢٠١٢، وينتظر أن تحصل الحكومة على الدفعة الثالثة من القرض بعد بدء سريان قرار رفع أسعار الكهرباء، الذي من المتوقع أن يترك آثارا اقتصادية واجتماعية صعبة على الأردنيين، خاصة في ضوء المصاعب الداخلية الناجمة عن عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة، جراء استمرار الاقتتال الداخلي في سورية، وما ترتب عليه من تدفق لمئات آلاف اللاجئين و تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية.

تعرض هذه الورقة التي أعدها مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، للآثار المتوقعة للقرار الحكومي برفع أسعار الكهرباء، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، كما تتطرق للحلول الأنوية والمستقبلية التي يمكن اللجوء إليها، لحل مشكلة الكهرباء في الأردن بشكل خاص ومشكلة الطاقة في البلاد عموماً، وتستعرض الورقة كذلك الخيارات المتاحة أم الحكومات الأردنية لتجاوز مشكلاته الاقتصادية الهيكلية والتي تبرز بشكل واضح في العجز المزمع في موازنة الدولة وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

"برنامج وطني للإصلاح"

الهدف الأساسي الذي تقول الحكومة أنها تسعى للوصول إليه جراء قرار رفع تعرفه الكهرباء، وفي إطار ما اطلقت عليه "البرنامج الوطني للإصلاح" يتمثل في إصلاح الأوضاع المالية للمشغل الرئيسي للنظام الكهربائي في المملكة شركة الكهرباء الوطنية (نييكو)، بعد تجاوز خسائرها التراكمية ثلاثة مليارات دينار، و(٤٠٠) مليون دينار خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي ٢٠١٣ نتيجة تراجع تدفق الغاز المصري بمستوى يقل عن (٢٥٠) مليون قدم مكعب يوميا، واستقرت خلال الأسابيع الماضية عند ما يقارب (١٠٠) ما جعل الاعتماد على تشغيل محطات الكهرباء بواسطة زيت الوقود والسولار الخيار الأساسي المتاح. وحسب التقديرات الحكومية فإن التدابير التي ستخذ لتخفيض خسائر شركة الكهرباء من شأنها التقليل من الخسائر بنحو ١١٥ مليون دينار في حال طبقت في تموز المقبل.

وفي ظل رواية الحكومة التي تقيد أنه لا بديل عن رفع أسعار الكهرباء باعتباره انه الحل الآتي لمشكلة ديون شركة الكهرباء، وبالتالي حل جزء من المديونية العامة للدولة، تبقى التساؤلات مطروحة فيما اذا كانت الحكومة قد لجأت للتفكير بحلول أخرى، خاصة وان مسؤولين في صندوق النقد الدولي، صرحوا ان الحكومة الأردنية هي من تقدمت بمقترح رفع أسعار الكهرباء للصندوق ولم يفرض الصندوق عليها ذلك.

الكهرباء، أزمة متفاقمة

والمواقع أن المشكلة الحقيقية لشركة الكهرباء بدأت منذ عام ٢٠١١، مع بدء انقطاع إمدادات الغاز المصري، المصدر الرئيسي لتشغيل محطات الكهرباء في المملكة بأسعار تفضيلية، وتعمقت هذه المشكلة مع زيادة الأسعار التي يستورد بموجبها الأردن الغاز المصري، ما دفع شركة الكهرباء الوطنية (نييكو) للجوء إلى بدائل أكثر كلفة لتشغيل محطات التزويد الكهربائي تمثلت في زيت الوقود والسولار.

كان خط الغاز المصري يغذي الأردن بما مقداره ٢٥٠ مليون قدم مكعب يوميا من الغاز الطبيعي، وانخفضت هذه الكمية بعد سلسلة الانفجارات التي استهدفت الخط والذي بلغ عددها ١٥ تضجيرا على الأراضي المصرية، مما أسفر عن خفض كمية الغاز إلى ١٠٠ مليون قدم مكعب يوميا، أي أن الغاز المصري في الوقت الراهن لا يغطي سوى ٤٠٪ من الكميات المتعاقد عليها مع الجانب المصري. اعتمدت المملكة في عام ٢٠١٢ على الغاز المصري لتوليد ١٤,٢٪ من الطاقة الكهربائية، فيما كانت النسبة في ٢٠١١ تشكل ٢١٪. واختلفت التسعيرة التي كان الأردن يحصل بموجبها على الغاز المصري منذ توقيع اتفاقية مشتركة بين البلدين في العام ٢٠٠٤ مدتها ١٥ عاما، تقضي بتوريد ٢٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا، بقيمة ٢,٥ دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية (BTU)، إلا أن الحكومة المصرية ضاعفت أسعار الغاز خلال نيسان (أبريل) من العام ٢٠١١، ليصل إلى خمسة دولارات للمليون وحدة حرارية بريطانية، على أن يتم تعديل سعر الغاز المصدر بعد ذلك كل سنتين وفقا للقواعد المعمول بها في السوق العالمية، وعلى هذا الأساس يفترض أن يبدأ الجانبان المصري والأردني، وفي وقت قريب مفاوضات جديدة لتعديل أسعار توريد الغاز وفق الأسعار العالمية.

بيانات شركة الكهرباء الوطنية بينت أن مديونية الشركة بلغت في نهاية عام ٢٠١٢ ما مقداره (٢,٧٤٨) مليار دينار، من هذه الديون (١,٩٨٣) مليار دينار قروضا للبنوك و (٧٦٥) ذمما لجهات أخرى خاصة لمصفاة البترول الأردنية، كما أن الفوائد السنوية لهذه القروض تشكل نحو (٩٠) مليون دينار، إلى جانب الديون المستحقة لشركة الكهرباء الوطنية على شركات أخرى مثل شركة مصفاة البترول الأردنية التي تبلغ الديون المستحقة عليها نحو (٢٢٠) مليون دينار.

ويستورد الأردن جزء من احتياجاته من الكهرباء من دول اتفاقية الربط الكهربائي العربي وهي مصر وسورية ولبنان، وقد تراجعت مستوردات المملكة من الطاقة الكهربائية بنسبة ٦٣٪ بنهاية الشهر الثالث من العام الحالي ٢٠١٣، منخفضة من (٤٣,٣) مليون دينار بنهاية آذار ٢٠١٢، إلى (١٥,٩) مليون دينار بنهاية آذار ٢٠١٣، نتيجة توقف استيراد الكهرباء من سورية نهائياً.

وبلغت فاتورة استيراد الكهرباء من مصر خلال عام ٢٠١٢ نحو ٩٢ مليون دينار، بالإضافة إلى ٨٨ مليون دينار فاتورة استيراد الغاز المصري. كما أن فاتورة الوقود المستخدم في توليد الكهرباء "زيت الوقود الثقيل والسولار" بلغت في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ما مقداره (١,٩١٣) مليار دينار، إن الشركة تأمل خلال الخمس سنوات المقبلة تغطية تكاليف توليد الكهرباء بعيدا عن ديون الشركة. ويبلغ سعر بيع الكهرباء من شركة الكهرباء الوطنية إلى شركات التوزيع الثلاث ٦٣,٦ فلس لكل كيلو واط ساعة فيما ان كلفة الإنتاج تبلغ ١٣٦,٤ فلس للكيلو واط ساعة. هذا وتبلغ كلفة توليد الكهرباء في المملكة في الوقت الراهن (٠,١٦٨) دينار

لكل كيلو واط ساعة، وتباع بمعدل (٠,٠٨٤) دينارا لكل كيلو واط ساعة.

تهدف الحكومة قرار رفع أسعار الكهرباء المتوقع تنفيذ المرحلة الأولى منه في بداية شهر آب ٢٠١٣ القادم إلى تمكين شركة الكهرباء الوطنية (نيكو) من مرحلة استرداد كلفة انتاج الكهرباء، وعدم تحميل خزينة الدولة أية فروقات في الأسعار بين تكاليف الإنتاج والبيع والذي تحملته خلال العام والنصف الماضيين، وبلغ ثلاثة مليارات دينار أردني. وتوقع الحكومة تحقيق إيراد إضافي لشركة الكهرباء الوطنية خلال سنوات تطبيق التعرفة الجديدة بما يزيد على (١٥٠) مليون دينار في عام ٢٠١٣ و (٢١٧) مليون دينار في عام ٢٠١٤ و (٢٥٦) مليون دينار في عام ٢٠١٥ و (٢٧٧) مليون دينار في عام ٢٠١٦، وسيواصل الارتفاع في الإيراد الإضافي لشركة الكهرباء الوطنية وصولاً إلى حصيلة قدرها (٣,١٤٨) مليار دينار حتى عام ٢٠٢٢.

التزايد المتسارع في عدد السكان في المملكة، زاد من استهلاك الطاقة بكافة أشكالها، وخاصة الكهرباء حيث بلغ معدل استهلاك الفرد سنويا من الكهرباء ٢٢٣٠ (ك.و.س) في العام ٢٠١٢، مقارنة مع ١٢١٨ (ك.و.س) عام ٢٠٠٠. كما أن الطلب على الكهرباء في الأردن يشهد نمواً متسارعاً إذا ان الحمل الأقصى والبالغ ٢٦٥٠ ميغا واط في العام ٢٠١١ ارتفع إلى ٢٨٠٠ ميغا واط في العام ٢٠١٢ مسجلاً زيادة نسبتها ٥,٣٪، فيما تصل نسبة المساكن المزودة بالتيار الكهربائي في الأردن إلى ٩٩,٩٪. ويستهلك القطاع المنزلي حوالي ٤٠٪ من مجمل الكهرباء المتوفرة، ويستهلك القطاع الصناعي حوالي ٢٥٪ وحوالي ١٧٪ للقطاع التجاري. فيما يستهلك القطاع الزراعي نحو ١,٨٪، وفي بلد يستورد ما نسبته ٩٧٪ من احتياجاته من الطاقة، ومع زيادة التوقعات باستمرار ارتفاع الأسعار عالمياً، إضافة إلى زيادة الطلب على الكهرباء حيث يتوقع أن تصل طاقة الحمل القصوى في المملكة إلى ٣٥٩٠ ميغا واط في العام ٢٠١٥، وإلى ٤٧٧٣ ميغا واط في ٢٠٢٠، يظهر أن الأزمة الحقيقية التي تعيشها المملكة وتوقعات استمرارها إذا لم توضع لها حلولاً جذرية تعالج الاختلالات الكبيرة التي تسببت بها السياسات الحكومية في مجال الطاقة خلال العقود الفائتة والتي لم تراعى المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية. حيث تزايدت وبشكل كبير منذ عام ٢٠٠٨ الأعباء الناجمة عن ارتفاع التكاليف العالمية على الطاقة وتراجع الدعم الحكومي للمؤسسات والمنشآت الصناعية، في سياق سياسات التحرير الاقتصادي، وعدم عناية الحكومات المتعاقبة بخيارات الطاقة الأخرى مثل الغاز الطبيعي والصخر الزيتي إلى جانب خيارات الطاقة البديلة المتوفرة في الأردن، مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

وتتولى حالياً تسع محطات توليد الكهرباء في مختلف مناطق المملكة، وهي محطة العقبة الحرارية، محطة الحسن الحرارية، محطة الريشة، محطة رحاب، محطة مادبا، محطة جنوب عمان، محطة الكرك، محطة الإبراهيمية، محطة حوفا .

خيارات صعبة

لأن الأردن في الوقت الراهن يدفع ثمن بؤس السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها خلال العقود الماضية من قبل العديد من الحكومات، والتي أدت من بين ما أدت إليه إلى زيادة الاعتماد بشكل شبه كامل على مصادر للطاقة خارجية، ولأن هذه السياسات أهملت مجمل الخيارات التي كانت متاحة وخاصة الاستثمار في مجال الطاقة البديلة كمصدر أساسي للطاقة مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية، إضافة إلى الزيت الصخري، كما نصت على ذلك توصيات لجنة الأجندة الوطنية التي وضعت عام ٢٠٠٦ والتي أوصت للجوء لمصادر الطاقة البلدية كخيار استراتيجي لحل مشكلة الطاقة المتناقصة في البلاد، وتم إهمال تلك التوصيات من قبل الحكومات المتعاقبة، فإن البلاد الآن أمام خيارات صعبة لتجاوز محنة التراجع الملموس في كميات الغاز المصري وزيادة أسعاره، إلى جانب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وفي هذا المجال كانت الحكومة قد حددت ثلاثة سيناريوهات لرفع أسعار الكهرباء، لسيناريو الأول يفترض رفع التعرفة الكهربائية على جميع الشرائح والقطاعات بنسبة ٣٠٪ من الأعوام ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ وهذا سيحقق إيرادا إضافيا خلال الفترة من ٢٠١٣/٨/١٥ (البداية المقترحة) ولغاية نهاية ٢٠١٣ مبلغ ١٦٢ مليون دينار وهذا سيؤدي لان تكون خسارة شركة الكهرباء (٩٧٨) مليون دينار والخسارة التراكمية (٣٣١٤) مليون دينار.

أما السيناريو الثاني فهو يضع فرضية رفع التعرفة الكهربائية على جميع الشرائح والقطاعات بنسبة ٢٠٪ من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧ وهذا سيحقق فائضا بقيمة ١١٣ مليون دينار وخسارة عام ٢٠١٣ (١٠٢٧) مليون دينار وخسارة تراكمية (٣٣٦٣) مليون دينار. أما السيناريو الثالث فهو يقترح رفع التعرفة بنسب تتراوح بين (٠٪ و ١٥٪) اعتبارا من عام ٢٠١٣

ويشمل ذلك عدم رفع التعرفة على القطاع المنزلي في عام ٢٠١٣، وعدم رفع التعرفة على القطاع المنزلي للاستهلاكات التي (لا تزيد) عن مستوى (٦٠٠ ك.و.س/شهر أي ٥٠ ديناراً) من العام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧. هذا السيناريو يضع فرضية عدم رفع التعرفة على القطاع الزراعي إطلاقاً من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٧. وكذلك عدم رفع التعرفة على قطاع الصناعيين الصغار الذين لا يتجاوز استهلاكهم ١٠٠٠٠ ك.و.س/شهر. في عام ٢٠١٣ وكذلك رفع التعرفة على باقي الشرائح والقطاعات بنسبة تتراوح بين (صفر ٪ و ١٥٪) بما في ذلك القطاع الاعتيادي. وذلك في السنة الثانية (٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧).

ومن وجهة نظر الحكومة فإن هذا السيناريو سيحقق في هذا العام ٢٠١٣ نحو ٥١ مليون دينار لتبلغ الخسائر (١٠٣١) مليون دينار والتراكمية (٣٣٦٧) مليون دينار.

وفي سياق محاولات الحكومة تمرير قرار رفع أسعار الكهرباء، والذي لا تملك أية خيارات سواه بعد تعهدا لصندوق النقد الدولي بتطبيقه كأحد متطلبات "اتفاقية الاستعداد الائتماني"

التي وقعتها الحكومة سابقة، فقد اختارت أسلوب تجزئة تطبيقه بحيث يكون نفاذه على مراحل تفاديا لدخول البلاد في اضطرابات اجتماعية وسياسية لا تحمد عقباه، خاصة بعد التجربة الصعبة التي واجهها النظام السياسي الأردني في منتصف شهر تشرين ثاني ٢٠١٢ بعد تطبيق قرارها بتحرير أسعار المشتقات النفطية، والذي اتسعت فيه رقعة الاحتجاجات الشعبية وارتفعت فيها سقف مطالبها.

كف باهظة

ان تطبيق الحكومة لخطة إنقاذ شركة الكهرباء الوطنية (نيبكو) قد تنجح، إلا أنه سيتربط عليها كلف اقتصادية واجتماعية باهظة، سيدفع ثمنها في النهاية المواطنون من ذوي الدخل المتوسطة والمتدنية، والمعالجات الحكومية لبعض تداعياتها من خلال تأجيل تطبيق بعض مراحلها، من غير المتوقع أنه سيحمي هذه الفئات، إذ أن تأثر المواطنين برفع أسعار الكهرباء لن يكون مباشرا في جميع الأحوال، صحيح أن صغار المستهلكين المنزليين لن يترتب عليهم أية زيادات في دفع فواتير استهلاكهم للكهرباء، إلا أنه لا يوجد طريقة يمكن أن تمنع مؤشرات التضخم من الارتفاع كنتيجة لارتفاع أسعار الكهرباء على القطاعات الاقتصادية الكبيرة في الأردن، والتي يبدو أنها ستحلق عاليا خلال هذا العام، والتي يمكن أن تتجاوز ١٠٪، فهي كانت قد ارتفعت بنسبة ٧٪ خلال اشهر الخمسة الأولى من العام الجاري ٢٠١٣ مقارنة مع ذات الفترة الزمنية من عام ٢٠١٢ الماضي. الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الضغوطات الاقتصادية على شرائح واسعة من المواطنين وخاصة فئة العاملين بأجر وذوي الدخل الثابتة، والذين يحصل ما يقارب ثلاثة أرباعهم على أجور منخفضة تقل عن ٤٠٠ دينار شهريا، في الوقت الذي تشير فيه الأرقام الرسمية إلى ان خط الفقر للأسرة المعيارية في الأردن هو ٤٠٠ دينار شهريا. ومما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على غالبية المواطنين عدم وجود خطط حالية أو مستقبلية لزيادة مستويات الأجور للعاملين في القطاعين العام والخاص والمتقاعدين ومتلقي المعونة الوطنية، الأمر الذي سيدفع الأردن إلى المزيد من الاحتجاجات الاجتماعية وعلى وجه الخصوص الاحتجاجات العمالية للمطالبة بزيادة الأجور، والعديد من التقارير تشير إلى أن تنامي موجة الاحتجاجات العمالية في الأردن خلال العامين الماضيين، واستمرت في ذات مستوياتها لهذا العام حيث بلغ عدد الاحتجاجات العمالية خلال الربع الأول من العام الحالي ٢٩١ احتجاجاً.

وسيؤدي قرار رفع أسعار الكهرباء كذلك إلى رفع كلف الإنتاج لمختلف السلع والخدمات الأمر الذي سينعكس سلباً على مجمل المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، الأمر الذي سيؤدي بطريقة أو أخرى خروج جزء منها من السوق، لعدم قدرتها على تحمل الأعباء الإضافية جراء رفع أسعار الكهرباء، بما يؤدي لفقدان العديد من العاملين لأعمالهم وبالتالي زيادة نسب البطالة والدفع باتجاه زيادة مستويات الفقر.

وستعكس كذلك آثار رفع أسعار الكهرباء مباشرة على قطاعي الصناعة والتصدير نتيجة ارتفاع كلف الإنتاج، مما سيؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية لهذين القطاعين داخلياً وخارجياً، وبالتالي تراجع الصادرات الصناعية الأردنية إلى الخارج، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الضغوط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات الذي يعاني من الكثير من الصعوبات، وسيؤدي أيضاً إلى تراجع قدرات القطاعات الصناعية الأردنية التصديرية وغير التصديرية على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة، لا بل يمكن أن يؤدي ذلك إلى التخلي عن بعض الأيدي العاملة الموجودة.

وسيكون لقرار رفع أسعار الكهرباء كذلك تأثيرات سلبية على البيئة الاستثمارية وقدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية واستمرار المحافظة على الاستثمارات القائمة في الأردن، سواء كانت استثمارات وطنية أم أجنبية، ونتائج ذلك ستكون كارثية على الوضع الاقتصادي العام، الأمر الذي سيضرب كافة الجهود التي بذلت وتبذل في سبيل تشجيع الاستثمار الذي يشكل المحور الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية في الأردن، وسيدفع الأردن إلى مزيد من الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية بما يترتب على ذلك من كلف اقتصادية (زيادة الديون الخارجية والداخلية وخدماتها) وسياسية.

بدائل عاجلة وأخرى مستقبلية

في ضوء التوقعات بأن تشهد المملكة انقطاعات في التزويد الكهربائي خلال العامين القادمين ، وتوقعات استمرار ارتفاع كلفة توليد الكهرباء، فإن هناك حلولاً استراتيجية وأخرى عاجلة لابد من اتخاذها، لا بد من التخلي عن الطاقة البديلة أو المتجددة، لحل مشكلة الطاقة في الأردن على الاستراتيجية، فالعالم يتجه اليوم نحو الشمس والرياح لتوليد الطاقة الكهربائية بدلاً من الوقود الثقيل، والأردن غني بهذين المصدرين. فاستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، الذي بدأ في الأردن منذ عامين تقريباً، لتمديد الكهرباء في الشركات والمصانع والدوائر الحكومية والمنازل لابد من تشجيعه، لاستخدام الخلايا الشمسية بأسعار متدنية، والاستفادة من التعليمات التي أصدرتها هيئة تنظيم قطاع الكهرباء القانون رقم (١٣) من قانون الطاقة لعام ٢٠١٢ والذي تسمح بتركيب نظام كهروضوئي لتوليد الكهرباء للاستهلاك، وما يعيق انتشار هذه الآلية لتوليد الكهرباء، ارتفاع الرسوم المفروضة على بعض معدات وتجهيزات هذا النظام، الأمر

الذي يتطلب إعفاء شاملاً من الرسوم للمساعدة في انتشار هذه الطريقة في توليد الكهرباء المنزلية والصناعية.

كذلك بات مطلوباً وبشكل حثيث استغلال خامات الصخر الزيتي، التي يعد الأردن من الدول الغنية فيها وتشير بعض المصادر أن احتياطات تأتي في الترتيب الرابع عالمياً، حيث يقدر حجم الاحتياطي السطحي والعميق بما يزيد على ٧٠ مليار طن تحتوي على ما يزيد على ٧ مليارات طن نפט. وان استغلال الصخر الزيتي في الأردن خلال السنوات السبع المقبلة سيوفر إنتاج ١٠٠ ألف برميل نפט يومياً، بما يمكن من سد النقص في مصادر الطاقة في الأردن في ظل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك ينبغي العمل على مشاريع استخراج الصخر الزيتي لتوليد الطاقة. كذلك ينبغي العمل على دعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الطاقة وخاصة توليد الكهرباء بواسطة الشمس والرياح، وإزالة العوائق التي تعترض مشاريع القطاع الخاص في هذا الإطار.

وأمام استمرار ارتفاع كلف الاستيراد العالية للطاقة التي تزيد الأعباء على خزينة الدولة، لابد من اللجوء لإجراءات تعمل على زيادة إيرادات الخزينة من خلال إصلاح النظام المالي ودعم القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعات الزراعة والسياحة والصناعة وتعزيز فرص الاستثمار. كذلك محاربة التهرب الضريبي، وتعديل قانون ضريبة الدخل بحيث تصبح الضريبة تصاعدياً. هذا إلى جانب بذل مزيد من الجهود لترشيد استهلاك الطاقة وتقليص المهذورة منها، باعتبارهما حلان عملياً لمشكلة الكهرباء في المدى المنظور، ويدخل في إطار ذلك إصدار تعليمات لترشيد الاستخدام وترشيد عملية إنارة الشوارع والميادين العامة. إضافة إلى وقف التعديلات على المحولات الكهربائية وزيادة الرقابة على سرقات التيار الكهربائي، كذلك استخدام أجهزة الإنارة الموفرة للطاقة وبيعها بالكلفة للمشاركين، كذلك ينبغي تنظيم حملات توعية للمواطنين من خلال مختلف وسائل الإعلام لترشيد استهلاك الكهرباء، وإلزام المصانع الكبرى مثل (الإسمنت والبوتاس والفوسفات) وغيرها بإنشاء وحدات طاقة مستقلة لتغذيتها تعمل بالمنظومة الشمسية، وإعداد التشريعات الناظمة مع وزارة الطاقة لشراء ما يزيد عن حاجة المصانع و بأسعار تفضيلية.

www.phenixcenter.net

info@phenixcenter.net

هاتف: 00962 6 5164490 ، 00962 6 5164491

فاكس: 00962 6 5164492



الدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES